وعند الاشاعرة انه تابع لتعليقها بمشيئة لام الغاية ولام الحكمة ولام العاقبة وانما
اى فعلت كذا لترتب عليه فوائده ومصالح غير ناشئة على الفعل كما تترتب عليه
ترتب الاستطلاق مثلا على الشحم للمرضى من غير ان يكون حاملا على غيره
وانما الحامل عليه الانتفاع بثمرته على ان ابت عقيل الحنبلي قائلا بانها في الاشاعره
وجوب تعليل افعاله تعالى لاجوانه كذا نقله عنه الجلال في تعليقه على بعض
الكتب الستة وفيه نظر لصراحة كلامهم في نفي الجواز لا الوجوب فليحرر
فان قلت كما امتنع على علمه تعالى الاكتساب امتنع عليه البداهة والضرورة
فلاي شئ تعرضت له دونهما قلت قبل الافاضة في الجواب اعلم ان المحترز
قال ان الضروري يطلق على اربعة معان احدها ما يجب بقدرة
الحادثة وينقضه المكتسب وهو المحدود بهما وهذا المعنى لا يختص بالعلم
بل يقال حركته ضروريه اى غير مقدوره بالقدرة الحادثة وثانيها ما علم بغير
دليل وثالثها ما علم من غير تفكر نظر وهذان يختصان بالعلوم ورابعها
ما قارنه ضرورة وحاجة كعلم الاشياء بحواسه والمه واعلم ان الممتنع عقلا
اتصاف علمه تعالى بهذه الاقسام نعم الاخير منها دون الثلاثة الاول
منها لعدم محاليه ما دل الامتناع عليه واما اطلاق لفظ الضروري على علمه تعالى فممتنع
سلفا لايهامه المعنى الاخير منها واما البديهي فنحو ما تقدم بمزيد
حاجة وهو بهذا الاعتبار لا يمتنع اتصاف علمه تعالى به لكن امتنع اطلاق العلم
عليه لاشعاره بالحدوث اذ يقال بدهة الشئ الامر اذا اتاها بغتة مع سبق
شعور وعقد ما سبق تخلي على انظن وجوده والحاصل ان العلم اذا ثبت بيقين للذات
اقسام ضروري وبديهي وكسبي وقد سرنا محترزها صدر هذا التعليق والاتضح
واحد منها على علمه تعالى اذ انتفى رهذا فالجواب انه انما امتنع على امتناع
اطلاق الكسبي على علمه تعالى لما اداه الضروري والبديهي له من علمه حكمه وهي
الاشعار بالحدوث فان قلت لا شك ان نظر المتكلم اولا وبالذات للعلم
وبالعرض للفظ والاطلاق فما بالك تعرضت للثاني دون الاول قلت طلبا
للاختصار واجتنابا للتنوع اذ الاصل ان كل ما امتنع اتصافه تعالى به امتنع اطلاق
عليه دون العكس الا ترى انه تعالى خالق كل شئ مع انه لا يطلق عليه شرعا
خالق القرد والخنازير دلالة اتفق المحققون فليحمل ما وقع
انها للاتصاف سبيل اى طريق يذكر فيقال السبيل غير ته ويونث فيقال غير بينا
فلا عند سبيلا ادعوا الى الله على بصيرة الاوت انعن وسعادات وما انا من المشركين
ويطلق على الطريق الحسي والمعنوي وهو المراد بها بقرينة اضافته الى الحق
وهو الحكم المطابق للواقع وقد سر بيانه صدر المقدمة والطرح عطف على اتبع اى الى غير
واترك

الموصل

واترك الريب جمع ريبة وهي التهمة التي لم تعلم صحتها ولا فسادها اى اطرح سبيلها
اليها تكلة وتتمتع اذا حاصله اذا علمت وجوب الفقه والارادة والعلم به تعالى
وهو سبيل اهل الحق ولم يتبعي فاتبعه واطرح عنك سبيل اهل الريب واترك الذريع
الكافيت لها كما علم مما سرد هنا معلوم مما قبله اذ موضوع الكتاب لبيان ما يجب
اتباعه او يجوز او يمتنع والله اعلم عطف على الوجود بالواو المحذوفة المذكرة
لفظا ومعنى كما في نظائره المسابقة فقال ووجب لله تعالى ايضا حياة اى صفة
الذاتية المسماة بالحياة وهي كما قال السعد صفة ازلية توجب صحة العلم قال
بعض محققي فحرها بمعرفة السنة والمعتزلة اذ لولم تكن صفة تقتضي هذه
الصحة لكان اختصاصه تعالى بهذه الصحة ترجيحا بلا مرجح ونقض اجمالا
بانه لو كان صحيحا لزم ان يكون اختصاص ذاته بهذه الصفة لصفة اخرى
والا لزم الترجيح بلا مرجح فيلزم التسلسل واجيب بان ذاته المخصوصة كافية
في هذا التخصيص والاقتضاء واجيب بان ذاته المخصوصة وذهب الكعبي ابو
الحسين البصري الى ان حياته تعالى عين صحة اتصافه بالعلم والقدرة فليس عنده
الا الذات المتلزمة للعلم والقدرة لا تتضمن الامتناع قلت نقول صفة كالجنس
وقولنا ازلية مخرج للحياة الحادثة وقولنا توجب صحة العلم مخرج لما عداها كالقدرة
وسائر الصفات والمراد بالايجاب الاستلزام لا تاثيره كما يليق وقسه
بعضهم بالتعجب وهو بعيد قال قلت وقولنا توجب العلم والقدرة قلت
للاشارة الى انه يكفي في التمييز الاقتصار على الطرد اللوازم وسائر غير استقصائها
فان قلت ما السر في اقتحام لفظ الصحة وهلا قال توجب العلم قلت لان
الحياة لا توجب العلم شاهد كما في الحيوانات كثرت الحيوانات للعلم الخطاء في الحياة
الازلية وهي موجبة للعلم لاستحالة انفكاك هذه الصفات عن الذات العليه
وانفكاك بعضها عن بعض لانا نقول فيسلم الاستلزام ليس ذاتيا للحياة الازلية
بل عارض خارجي لها فلتيا ملزمات قلت هلا قال هي صحة العلم واسقط قولنا
توجب قلت لئلا يكون توجيها للشئ بلازمه مع انه مذهب الكعبي والطيبي
ت المعتزله ودليلهم وجوبها له تعالى وجوب اتصافه تعالى بالعلم والقدرة والارادة
وغيرها وهي لا يتصور قيامها بغير حي وتسميع ما في ادلة اثباتها تنبيها
في الحياة الحادثة المكان الى احتراز عنها بقيد الازلية كما سراعلم انه قد اختلفت
عبارات الناس في تقسيم هذا الامر جمعة اختلاف في حقيقتها بل غير جمعة
الاطلاع عليها وعسر التعبير عنها الا بالموازم والامارات فمنهم من قال هي صفة
تقتضي الحس والحركة مشروطة بامتداد الجراح والقيد الاخير لتحقيق الماهية
على ما عدا ي البعض للاحتراز ومنهم من قال انها قوة هي مبدا القوة الحس والحركة

Copy... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)